المبحث الساوس

دفع دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة عن حديثِ «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم ..»

المَطلبِ الأوَّل سَوق حديثِ «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم ..»

عن أبي هريرة رهيه أنَّ رسول الله ﷺ قال:

انحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراههم إذ قال: ﴿ رَبِّ أَرِنِ كَيْفَ تُعِي ٱلْمَوْقُ قَالَ أَوْلَمْ تُوْمِنُّ قَالَ لِمَنْ وَلَكِن لِيَّطُمَهِنَ قَلْيُهُ [الْلِئَاءُ: ٢٠٠].

ويرحمُ الله لوطًا، لقد كان يأوي إلىٰ رُكنِ شديدٍ.

ولو لبثتُ في السِّجن طولَ ما لبِثَ يوسف، لأجبتُ الدَّاعي، متَّفق عليه(١٠).

 ⁽١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قوله فهو: ﴿وَزَيْتُهُمْ مَن حَبْيهِ إِزْنَهِمْ ﴿ إِذَ مَنْلُوا غَنْبُهِهُ ،
 رقم: ٣٣٧٧، وصلم في (ك: الإيمان، باب: زيادة طمانية القلب ينظاهر الأدلّة، رقم: ٣٣٧١).

المَطلب الثَّاني سَوق دعاوي المعارضات المعاصرة على حديث: «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم ﷺ»

تظافرَ جمعٌ مِن الكُتَّابِ علىٰ الطَّمْنِ في هذا الحديث بعدَّة اعتراضاتٍ، لكلِّ فقرةِ من الحديث اعتراضٌ يخصُّها، وهي علىٰ النَّحو التَّالي:

المعارضة الأولى: أنَّ الشَّك خلافُ البقين ونقيضه، وهو التَّردُّد بين شينين، وفي الحديثِ إثبات وقوعِه لإبراهيم ﷺ -ولنبيَّنا ﷺ بالأولويَّة- في قدرةِ الله تعالىٰ على الإحياء، وفي هذا نقضٌ لما نُبَت لهما بالوَحيِ مِن رسوخِ الإيمان، وكفرٌ ساذجٌ يُتنزَّه عنه الخليلان.

وفي تقرير هذه الشّبهة، يقول (إسماعيل الكرديُّ): "أوَّلُ بعضُهم هذا الحديث بتأويلاتٍ مختلفة، لأنَّ ظاهرَه مَرفوض، فالآية لا تدلُّ علىٰ أنَّ إبراهيم شكَّ، بل تفيد أنَّه أراد رؤية معجزة الإحياء الكبرى بعَنِي رأسه، ليقوى إيمانه، وينتقل من علم اليقين إلى عين اليقين، بدليل أنَّ الحقَّ لمَّا سأله ﴿أَرْلَمْ تُوَيِّنَ قَالَ بَلَكُ»، ولا شكَّ أنَّه صادق مُصدَّق في قوله، فكيف يُدَّعىٰ أنَّه شَكَّ؟ وهل يمكن أن يخفىٰ فهُم الآية لهذه اللَّرجة علىٰ سيّدنا رسول الله وهو سيّد الفصحاء؟! والأنكىٰ من ذلك أنَّ الرَّوي لم يكتفِ بأنَّهام إبراهيم بالشّك، بل نَسب لرسول الله أنَّه أكثر وأحقً بالشّك منه الله عنه الله الله أنَّه أكثر

⁽١) اتفعيل قواعد متن الحديث النبوي، (ص/١٩٣).

المعارضة الثّانية: اجتمع المفسّرون علىٰ أنَّ لوطًا ﷺ أرادَ بقوله: ﴿أَوْ كَاوِىٰ إِلَىٰ زُكُنِ شَدِيدِ﴾ [هُنُم: ١٨٠: أي عشيرةً قويَّة مانعة، تمنعُ قومَه من إلحاقي الفاحشةِ بأضيافِه('')، وهذا منه تَمنِ لسببِ مَشروعٍ لا حَرَج فيه، ولا يَلزم منه ضعفُ الالتجاءِ إلى الله.

فكيف يُندُّدُ الحديثُ بلوط ﷺ بدعوىٰ سَهوِه عن الاستعانةِ بالله تعالىٰ وحدَه، وغفلته عن كونِه ركنَه ومأواه؟ بل وتُطلَبُ الرَّحمةُ والمعفرة له جُرَّاء تركه لذلك؟!

وفي تثبيت هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي) في حقّ الحديث: «هو تنديدٌ بلوط ﷺ ورَدُّ عليه، وتهمةٌ له بما لا يليق بمنزلته من الله ﷺ، وحاشاه أن يكون قليل الثّقة بالله، وإنَّما أراد أن يستفزَّ عشيرته وذويه، ويستظهر بفصيلته الَّتي تؤويه، نصحًا منه لله ﴿ في أمر عباده بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وحاشا رسول الله ﷺ أن يندُّد بلوطٍ أو يفنّد قوله، ومعاذ الله أن يُعلنُ به إلَّا ما هو أهله، ولكنَّه ﷺ أنذرَ بكثرة الكذَّابة عليه! (٢٠٠٠).

المعارضة النَّالثة: أنَّ في الحديث تفضيلًا ليوسف 樂 على نبيِّنا محمَّد 幾.

يقول الموسويُّ: "ظاهرٌ في تفضيل يوسف على رسول الله ﷺ، وهذا خلاف ما أجمعت عليه الأمَّة وتواترت به الصُّحاح الصَّريحة، وثبت بحكم الضَّرورة بين المسلمين.

إنَّه ﷺ لو ابتُلي بما ابتُلي يه يوسف لكان أصبر من يوسف، وأولىٰ منه بالحزم والحكمة، وبكلِّ ما يتحصحص به الحقُّ، وهيهات أن يجيب الدَّاعي

⁽١) انظر «التفسير الوسيط» للواحدي (١١/٥٠٣).

 ⁽۲) أبو هربرة (ص/۹۸)، وانظر لهذه الشبهة أيضًا اللحديث النبوي بين الدراية والرواية للسبحاني
(ص/۳٤٨-۳٤٩)، واللحديث والقرآنة لابن قرناس (ص/۱۳۰)، وانحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث للكردي (ص/۱۹۲).

بمجرَّد أن يدعوه إلىٰ الخروج، فتفوته الحكمة الَّتي آثرها يوسف . . فما خرج من السِّجن حتَّى تجلَّت براءته كالشَّمس الضَّاحية ليس دونها سحاب.

ولئن أخذ يوسف بالحزم فلم يُسرع بالخروج من السَّجن حتَّىٰ تمَّ له ما أراد، فإنَّ رسول الله ﷺ قد مثَّل الصَّبر والأناة والحلم والحزم والعزم والحكمة والعصمة في كلِّ أفعاله وأقواله . . ١٠٠٠.

⁽۱) دأبو هريرة، (ص/ ۹۸-۹۹).

المَطلب الثَّالث دفع دعاوي المعارضاتِ الفكريَّةِ المعاصرةِ عن حديثِ «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم»

امًّا الجواب عن المعارضة الأولىٰ: في دعوىٰ المعترضِ وقوعَ الشَّكِ من إبراهيم ﷺ وإثباته لنبيَّنا ﷺ بالأولويَّة في قدرةِ الله في الحديثِ:

فإنَّ ما يُقرِّره هذا الحديث خلاف هذا التَّوهم بالكُليَّة! فإنَّ المُراد من هذا الخَبَر أصالة نفيُ الشَّك عن إبراهيم ﷺ في القدرةِ الإلهيَّة على الإحياءِ؛ وبيانُ ذلك:

في أنَّ طلبَ الخليل ﷺ روية كيفيةِ الإحياء بمَيْنيه هو مِن قبيل الاستزادةِ مِن العلم، والرَّغبة في استكناهِ الحقائق، والتَّشوفِ إلىٰ الوقوفِ علىٰ أسرارِ الخليقةِ ممًّا فَطر الله عليه الإنسان، طَمعًا منه للرُّقي مِن علمِ اليقين، إلىٰ عينِ اليقين، فهو طلبٌ للطَّمانينةِ فيما تَنزع إليه نفسُه الشَّريقة مِن معرفةِ خفايا أسرارِ الرُّهوية، لا طلبًا في أصلِ عقدِ الإيمانِ بالبعثِ الَّذي عَرَفه بالوحيِ والبرهان، دون المشاهدة والمَنانُ (١).

يقول ابن عطيَّةٍ: ﴿إِذَا تَأْمُلُتَ سَوَالَه ﷺ وَسَائَرُ ٱلْفَاظِ الآيَّة لَم تُعطِ شُكًا، وذلك أن الاستفهامُ بـ (كيف)، إنَّما هو عن حالِ شيءِ موجودٍ مُتقرَّر الوجود عند

انظر (تفسير المنار) (١/٤٦).

السَّائل والمَستول، نحو قولك: كيف علمُ زيد؟ وكيف نسجُ الثَّوب؟ ونحو هذا، ومتىٰ قُلتَ: كيف ثوبك؟ وكيف زيد؟ فإنَّما السُّؤال عن حالٍ من أحوالٍه.

وقد تكون (كَيْفَ) خبرًا عن شيءِ شأنُه أن يُستفهم عنه بـ (كَيْفَ)، نحو قولك: كيف شئتَ فكُن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدءُ الوحي.

و(كَيْفَ) في هذه الآية إنَّما هي استفهام عن هينة الإحياء، والإحياء مُتقرَّر، ولكن لماً وجدنا بعض المُنكِرين لوجود شيء قد يُعَيِّرُ عن إنكاره بالاستفهام عن حالَة لذلك الشَّيء في نفسيه حالَة لذلك الشَّيء في نفسيه لا يَصِحُّ، فيالزَمُ مِن ذلك أنَّ الشَّيءَ في نفسيه لا يَصِحُّ، مثال ذلك: أن يقول مُدَّع: أنا أرفعُ هذا الجبل، فيقول له المكذَّب: أَرْنِي كيف رَفعُها فيله طريقة مُجازِ في العبارة، ومعناها تسليم جَدَليُّ، كأنه يقول: إفرض أنَّك ترفعه، أرني كيف؟ فلمًا كان في عبارة الخليل على هذا الاشتراكُ المتجازيُّ، خَلَّص الله له ذلك، وحمله على أن يُبيِّن الحقيقة، فقال له: الاشتراكُ المتجازيُّ، خَلَّص لله له ذلك، وحمله على أن يُبيِّن الحقيقة، فقال له: علَّم على السَّدَاكُ المَّم، وتخلَّصَ مِن كلِّ شكَّ، ثمَّ على السَّدَاكُ الشهر الله بالطَّمانينة (۱۰).

فلمًا كان الوَمم قد يَتلاعبُ ببعضِ الخواطرِ، فيطرَّقَ إلى إبراهبم ﷺ شكًا مِن هذه الآية، حتَّىٰ قِبل أَنْها حينَ نَزَلَت قال بعضُ النَّاس: فشبَكَ إبراهبم ولم يشكًا بشبًا» [⁽⁷⁾ كان أَنْ قَطَعَ النَّبي ﷺ دابِرَ هذا الرَهم بقوله: فنحن احقُ بالشّلِكِ مِن إبراهبم، وهذا صادرٌ مِن نبيّنا ﷺ على الفَرْضِ اللَّهني، والتَّقدير الشَّرطي، فكانًا نعن أحقَّ بالشكَّ منه، ولم فكانًة قال: لو شَكَّ إبراهبم في إحياء الموتى، لكُنَّا نعن أحقَّ بالشكَّ منه، ولم نشكُّ نعن أحقَّ بالشكَّ منه، ولم نشكُّ نعن، فهو إذن أَوْلِي وأحقُ بالله يشكَّ "ا.

⁽١) «المحرِّر الوجيز» (١/٣٥٣).

⁽٢) انظر فتأويل مختلف الحديث؛ لابن قتيبة (ص/١٥٩)، وفشرح صحيح البخاري؛ لابن بطَّال (٩/٥٢٥).

 ⁽٣) إلى هذا المعنى ذهب جمهور أهل العلم، انظر إضافة إلى من مضن: الطّحاوي في فشرح مشكل الآثاره (٢٩٧/١)، والخطّابي في فأعلام الحديث (٣/ ١٥٤٥)، والقاضي عياض في فالشّفاء (٤٨/٢)، والنووي في فشرح صحيح مسلمه (١٨٣/٣)، وإن حجر في فتح الباري، (٤١٢/١).

هذا هو البرهان المُسمَّىٰ عند أئمة الأصولِ بـ «البرهانِ الشَّرطي المتَّصِل^(۱)، وهو -كما تریٰ- تلازمٌ بین قضیَّتین فی حکمهما مِن باب الأولویَّة.

وإن كان هذا لا يعني أنَّ إبراهيم ﷺ أرسخُ في البقينِ بن نبيًّنا ﷺ كما قد يُنهُم غلقًا بن صيغةِ التَّفضيل في «أحقُّ»، فإنَّ صيغة (أفعلُ) قد تأتي في اللَّغة: لنقي مَعنى عن شَيئين، لا تفضيل أحدهما على الآخر حقيقةً، نحو قولك: الشَّيطان خيرٌ مِن زَيدٍ، وأنت تعني فقط: لا خيرٌ فيهما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلْمُمْ يَنْمُ ثُبُّ مُنَمُ ثَبَّحُ﴾ [الثَّمَانِية بها، أي: لا خيرٌ في الفَريقين كليهما (١٠٠٠).

فكانَّ النَّبي ﷺ أرادَ بهذه العَبارة: ما جَرَت به العادةُ في المخاطبةِ لهِن أرادَ أن يَدفعَ عن آخرَ شيئًا، فيقول: مهما أردتَ أن تقوله لفلانِ مِن مَكروه، فقُله ليَ، ويكون مَقصوده: لا تقُل ذلك أصلًا! (٢٣ ومَحصول هذا الكلام -كما قال ابن حبَّان- أنَّه لفظةُ إخبار، مُرادُها التَّعليم للمُخاطب (١٠).

ولا يخفىٰ علىٰ سَليمِ الدَّائقةِ ما أُفعِمت به العِبارة النَّبويَّة مِن جِسُّ التَّواضعِ الجميل، والأدبِ الجليلِ، مع أبِ الأنبياءِ الخليل، عليهما أفضل الصَّلاة والتَّسليم.

وأمَّا الجواب عن دعوىٰ المخالِفِ في المعارضةِ النَّانية: أنَّ الحديثَ يُندُّدُ بلوطٍ ﷺ إذ لم يلتجئ في غفلةٍ منه إلىٰ الله تعالىٰ، فاستُغفر له لأجل ذلك، فقال فه:

إِنَّ النَّبِي ﷺ عَنيْ بالحديثِ قولَ الله تعالىٰ: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ فُوَّةً أَوْ ءَاوِئ

 ⁽١) انظر قمعيار العلم؛ للغزالي (ص/١٥١)، واتقريب الوصول؛ لابن جزي (ص/١٥٣)، واالمفهم؛
لابي العباس القرطبي (١٤١/٢٣).

⁽٢) نقله عن االأمثال السَّائرة للصَّاحب بن عبَّاد: زكريا الأنصاري في قمنحة الباري، (٦/ ١٩٥٠-١٥٥)، والجرجاوي في فشرح التَّصريم، (١٠٣/٢).

⁽٣) ذكر هذا التأويلَ النُّووي في فشرحه علىٰ مسلم، (٢٤٢/٢) عن قوَّام السُّنة الأصبهاني.

⁽٤) قصحيح ابن حبَّان، (١٤/ ٩٠).

إِلَىٰ كُنِّي شَكِيدٍ﴾ [24]، 1.6، فأين في الآيةِ ما يَدلُّ صراحةً علمٰ أنَّ لوطًا ﷺ قد نَسِي رَبُّه، أو أنَّه سها عن الاستعانة به سبحانه في ذلك الموقف الحَريج^(١)؟!

غاية ما في الآية أنَّ لوطًا ﷺ تمنَّىٰ لو كان ذا ذروة من عشيرتِه ليَاوي إليها، لأنَّ «قومَه لم يكُن فيهم أحدٌ يَجتمع معه في نَسَهِ» لأنَّهم مِن سَدوم (أ) وهي مِن الشَّام، وكان أصلُ إبراهيم ولوط مِن العراق؛ فلمَّا هاجَر إبراهيم إلى الشَّام، هاجر معه لوط، فبعث الله لوطًا إلى أهل سَدوم، فقال: لو أنَّ لي مَنَعة وأقاربَ وعشيرة، لكنتُ استنصرُ بهم عليكم، ليدفعوا عن ضِيفاني "(أ).

فهذا النَّمني نفسه منه ﷺ لا حَرج فيه؛ إنَّما الَّذي أراده النَّبي ﷺ رفع التَّريبِ عن لوطِ في قولِه ذاك، إذْ كان في نصرٍ مِن ملائكةِ ربِّه من غيرٍ أن يشعُر بذلك؛ على الصَّحيح مِن أقوال أهل العلم.

يقول ابن عبَّاس: "أغلقَ لوطٌ بابَه والملائكة معه في الدَّار، وهو يناظرُهم ويناشدُهم مِن وراءِ الباب، وهم يُعالجون تسوُّرَ الجِدار، فلمَّا رَأَت الملائكة ما يَلقَىٰ لوط بسبيِهم: قالوا يا لوط إنَّ ركنَك لشديد، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَمِلُوْا إِلِيَكُۗ﴾ [﴿إِنْ ٨٤]، فافتحُ البابَ ودَعْنا وإيَّاهم...(٤).

وقد قرَّرَ ابن حزم هذا المعنىٰ أيضًا بأحسنِ تَقرير، في قولِه:

 إنَّ لوطًا ﷺ إنَّما أراد مَنعة عاجلة يمنع بها قومَه ممًّا هم عليه مِن الفواحش، مِن قرابةِ أو عشيرةِ أو أتباع مؤمنين، وما جهِل قطُّ لوطٌ ﷺ أنَّه يأوي

 ⁽٢) سَدوم: هي سَرْمين، بلدة بِن أعمال حَلب، معروفة عامرة، ذكره الميداني في إصجمع الأمثال»
(١/ ١٩٠)، وإنظر «معجم البلدان» (٢٠٠٣).

⁽٣) فنح الباري، لابن حجر (١٥/٦).

⁽٤) أخرجه بنحوه أبو حاتم في «التُفسير» (أ/ ٢٠٦٤)، وانظر «معالم التنزيل» للبغوي (٤/ ١٩٢).

مِن رَبِّه تعالىٰ إلىٰ أمنع قَوَّةِ وأَشَدُّ ركن، ولا جناح علىٰ لوط ﷺ في طَلَب قَوَّةٍ من النَّاس، فقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعَضَهُم بِبَعْضِ لَفَسَكَتِ الْأَرْضِ﴾ [الثَّنَامِ: ٢٥١].

فهذا الَّذي طَلَبه لوط 響؛ وقد طلَب رسول الله ﷺ من الأنصار والمهاجرين مَنَعةً حتَّىٰ يبلُغ كلامَ ربَّه، فكيف ينكر علىٰ لوطٍ أمرًا هو فَعَله ﷺ!!

تالله ما أنكرَ ذلك رسول الله ﷺ، وإنَّما أخبرَ أنَّ لوطًا كان يأوي إلىٰ ركنٍ شديدٍ، يعني: مِن نصرِ الله له بالملائكة، ولم يكن لوطًا علِم بذلك، ومَن اعتقدَ أنَّ لوطًا كان يعتقد أنَّه ليس له مِن الله ركنٌ شديد فقد كفَر، إذ نسَب إلىٰ نبيٍّ من الأنياء هذا الكفر، ('').

فتبيَّن أنَّ لوطًا ﷺ لم يترُك التَّوقُل على الله، وإنَّما تمنَّى بعدُ سببًا مِن الاسباب المشروعة، مع ما يجوز في جَهرِه بقولِه ذلك مِن إبداءِ المُفرِ لأضيافِ (٢٠٠)؛ فلمَّا كان ظاهر الكلام مِن ذكره للسَّبب وحده قد يتَخايلُ منه السَّامع نسيانَه الالتجاء إلى الله تعالى، أرادَ النَّبي ﷺ أن يقطع هذا التَّخايل بإثباتِ إيواءِ لوطٍ إلىٰ هذا الرُّكن الحقِّ في توكُّله.

ومما يدلُّ علىٰ هذا المعنىٰ: روايةٌ للحديث أخرىٰ عن أبي هريرة ﷺ، يقول فيها النَّبي ﷺ: «قال لوط: ﴿إِنَّ أَنَّ لِي يِكُمْ هُوَّ أَنَّ مَالِئَ إِلَى كُنِّ سَدِيدِ﴾، قال: قد كان يَأْوي إلىٰ رُكنِ شديدٍ، ولكنَّه مَثَىٰ عَشيرتَه، فما بَمَثَ الله ﷺ بعد، بَبًا إلًا بَمَنْه في ذروة قومهه ".

يقول ابنُ بطَّال: ﴿لا يُخرِج هذا لوطًا ﷺ مِن صفاتِ المتوكِّلين على الله، الواثقين بتأييده ونصرِه، لكنَّ لوطًا ﷺ أثارَ منه الغضبُ في ذاتِ الله ما يثير مِن

⁽١) ﴿الفِصل في المِلل والأهواء والنَّحلِ (٤/٧).

⁽٢) انظر «شرح النووي على مسلم» (٢/ ١٨٥).

⁽٣) أخرجه أحمد في اللمسندة (٢/١/ ٥٢٤)، وقم: ١٩٠٣) بإسناد حسن من أجل محمَّد بن عمرو بن علقمة اللَّبِني، وكذا فيه أبو عمر الصَّرير حَسن الحديث، روىٰ له أبو داود، ومتابعه هنا أميَّة بن خالد، ثقة مِن رجال مسلم.

البَشر، فكان ظاهرُ قولِ لوطٍ ﷺ كأنَّه خارجٌ عن التَّوكل، وإن كان مقصدُه مقصدُ المتوكِّلين، فنبَّه النَّبي ﷺ علىٰ ظاهرِ قولِ إبراهيم ﷺ، أن كان مقصده غير الشَّك، لانَّهم كانوا صفوةَ الله المخصوصين بغاية الكرامة، (۱).

ثمَّ عبَّر الأبِيُّ عن هذا المعنىٰ بعبارةِ أحسنَ، وزاد عليها بأن قال: «السّياق إِنَّما يدلُّ عبَّى الله على المقصود إظهار كمالِ هؤلاء السَّادة، ورزانة عقولهم؛ فمعنىٰ قوله ﷺ: لقد كان يأوي إلى ركن شديد: أنَّ لومًا ﷺ كان مطمئنُ القلبِ بالاستنادِ إلى الله تعالىٰ، غير ملتفتِ عنه أصلًا، وإنَّما قال ما قال بلسانِه إظهارًا للعذر عند أضيافِه.

وقد وكَّد النَّبي ﷺ ثبوتَ لَجْأِ لوطِ إلىٰ الله تعالىٰ باللَّام المُؤذنة بالقَسم، وبه (قد) المؤذنة بالتَّحقيق، وعبَّر بالمضارع وهو (يأوي): للتَّنبيه علىٰ استقرار ذلك منه، وعدم مفارقته إيَّاه.

فالكلام مَسوقٌ لدفع توهم إيواء لوط ﷺ لغير الله تعالىٰ، كما أنَّ قوله قبله: نحن أحقُّ بالشَّك من إبراهيم ﷺ من الله تعالىٰ فالمقصود به شيءٌ آخر، ١ هـ(١) الشُّكوك، وأنَّ ما صدر منه من سؤاله تعالىٰ فالمقصود به شيءٌ آخر، ١ هـ(١)

فَأَمَّا دَعَاوُه ﷺ للوطِ ﷺ بالرَّحمة:

فلا يلزم من الدُّعاءِ بالرَّحمةِ وقوع المُترحَّم عليه في مَرَلَّه، لأنَّ الدُّعاء بِذلك يتأتَّىٰ على سبيلِ النَّمدُّح أيضًا، وقد جَرَىٰ مثله في كلامِ النَّبِي ﷺ حين اتُّهِم بقسمةِ للمغنمِ ضِيزَىٰ، حيث قال: "يرحمُ الله موسىٰ، قد أُوذي بأكثر مِن هلا فضيره^(٣).

⁽١) قشرح صحيح البخاري، لابن بطال (٩/ ٢٦٥).

⁽٢) الكمال الإكمال الأي (١/ ٢٢٧).

 ⁽٣) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، رقم: ٣١٥٠)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوى إيمانه، رقم: ١٠٦٣).

ولا يُخالف هذا ما جاء في الرّواية الأخرى لهذا الحديث بلفظ: اليغفُو الله للُوطِ. ."('' - وعليها مُعوَّل مَن قال أنَّ لوطًا أَتَىٰ بخلافِ الأولىٰ ('' - فإنَّ هذه الرِّواية بالمغفرة له -مع كونِ رُواةِ النَّرِحُم أكثر مِن رُواتِها، فتكون أرجح- هي هنا بمعنىٰ: رفع المُلامة عنه ﷺ، وهذا سائعٌ في عُرف العرب، أو تكون مجرَّد دعاء مِن المتكلِّم لا مفهومَ له ('').

وأمًّا جواب المخالفِ في المعارضة الثَّالثة: دعواه تفضيلَ الحديثِ البوسف ﷺ على نبيًّا ﷺ في الشّبر والحكمة:

فإنَّما أثنى النَّبي على يوسف على بحسن الصَّبر وقوّة العَزم، وهذا منه على غاية في النّبت والصَّبر؛ منه على غاية في النّبت والصَّبر؛ وما أخبر به على على طريق التّواضع لاخيه يوسف (١٠)، والتّواضع لا يُصغّر الأكبر ولا يضع الأرفع! ولا يُبطل لذي حنَّ حقًا! ولكنَّه يوجب لصاحبه فضلًا، ويكسبه جَلالًا وقدرًا (٥٠).

وفي ما قاله النَّبي ﷺ في حق يوسف ﷺ إشعارٌ بانَّه قد خُصَّ في تلك النَّازلة تحديدًا بمزيَّة صَبر، ومَزيَّة جَزالة، ومَرتبةِ تشيبُ (١) فقال النَّبي ﷺ: أنَّه لو كان امتُجن هو بهذا أو غيره بن طولِ السِّجن، لكان الطَّبيعيُّ والأحبُّ إليه أن يَتَخلَّص مِن ذلك لأوَّل داع، للنَّجاةِ مِن علابه وحبسه، ولكان منه هذا أخذًا بالحزم في الأمرِ ؛ مخافة حوادث تَطوي، وانشغالِ الملِك بضرورة، فينساه كما نسبَه مِن قبلُ ويشتغل عنه، فيقي في سجيه كما كان حاله معه! (١)

 ⁽١) اخرجه البخاري في (ك: أحادث الأنبياء، باب: ﴿ وَلُولًا إِذْ فَكَالَ لِفَرْصِوهِ أَتَأْلُونَ الْفَتِشَةَ وَأَشَدُ تُمْوَرِينَكِ ، وهم: ٣٣٧٩)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم: ١٥٥٣).

⁽٢) انظر «المُفهم» للقرطبي (٢٣/ ١٤٢)، و«الكوثر الجاري، للكوراني (٦/ ٢٧٠).

⁽٣) انظر مثالًا لكِلا التَّاويلين في فنتح الباري، لابن حجر (٧/ ٣٩).

⁽٤) انظر «إكمال المعلم» (٧/٣٤٣).

⁽٥) (أعلام الحديث، للخطَّابي (٣/١٥٤٧).

⁽٦) •عارضة الأحوذي؛ (١/ ٣٥٨).

⁽٧) ﴿إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ ۗ (٧/ ٣٤٣).

فإن قبل: إذا كان النّبي ﷺ ذكر هذا الكلام على جِهة المدحِ ليوسف، فما باله هو ﷺ يذهب بنفيه عن حالةٍ قد مَدّح بها غيره؟(١)

أَلْنا: هذه شُبهة قد كفانا ابن عطيَّة كشفها بأحسن ما يكون الكشفُ والبيان، فقال: «الرجهُ في ذلك: أنَّ النَّبي ﷺ إِنَّما أَخَذ لنفيه وجهًا آخرَ مِن الرَّأي له جهةً أَيضًا مِن الجودة، أي: لو كنتُ أنا لبادرتُ بالخروجِ، ثمَّ حاولتُ بيانَ عذري بعد ذلك، وذلك أنَّ هذه القصص والنَّوازل إنَّما هي مُعرضة ليقتدي النَّاس بها يوم القيامة، فأراد رسول الله ﷺ حملَ النَّاس على الأحزم مِن الأمور.

وذلك أنَّ المتعمِّق في مثل هذه النَّازلة، التَّاركُ فرصةَ الخروجِ من مثل ذلك السُّجن، ربمًّا تنتج له مِن ذلك البقاءُ في سجنه، وانصرفت نفسُ مخرجِه عنه، وإن كان يوسف ﷺ أمِن مِن ذلك بعلمِه مِن الله، فغيره مِن النَّاس لا يأمن ذلك، فالحالة الَّتي ذَهب النَّبي ﷺ بنفسِه إليها حالةُ حزمٍ ومدحٍ، وما فَعَله يوسف ﷺ مسرِّ عظيمٌ وجَلَده (٢٠).

فإن قبل أيضًا: إذا تقرَّر أنَّ الحديث سيقَ بيانًا لفضلٍ هؤلاء الأنبياءِ، والنَّفع عنهم ما قد يُتوَّهم فيهم مِن الباطِل، فما وجهُ تناسب هذا المدح منه ﷺ ليوسف مع هذا المقصد الكليِّ للحديث؟

والجواب: أنَّ النَّبي ﷺ مدَحَه على الأناةِ والنَّصبُّر على وجهِ الخصوص، «وكان في طيِّ هذه المدحةِ بالأناةِ والتثبُّت: تنزيهُه وتبرئتُه ممَّا لعلَّه يسبِق إلىٰ الوهم مِن أنَّه هَمَّ برُليخا -امرأةِ العزيزِ- همًّا يُؤاخَذ به، لأنَّه إذا صَبر وتئبَّت فيما له أن لا يصبِرَ فيه -وهو الخروج مِن السّجن- مع أنَّ الدَّواعي متوافرةٌ علىٰ الخروج منه، فلأن يصبِرَ فيما عليه أن يصبِر فيه مِن الهمم أوَّليٰ وأجدرا والله أعلمه "".

⁽١) قاله العوسوي في كتابه «أبو هريرة» (ص/٩٨-٩٩)، وتبعه السُّبحاني في «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/ ٣٥٠).

⁽٢) •المحرَّر الوجيز؛ لابن عطية (٣/ ٢٥٢)، وأقرَّه القرطبي في اتفسيره؛ (٩/ ٢٠٧).

⁽٣) ﴿الانتصاف فيما تضمُّنه الكشَّاف؛ لابن المنيِّر الإسكندري (٢/ ٤٧٧)، حاشية الكشَّاف).